د. حمد بن إبراهيم العمران
مدير مراكز مصادر التعلم والمكتبات المدرسية

سياسات مراكز مصادر التعلم

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تطوير مراكز مصادر التعلم. ولعل من أبرز هذه العوامل هو وجود السياسات التي تحكم عمل هذه المراكز وتنظمه، وقد أصدرت العديد من الدول حول العالم سياسات تتشابه معظمها من حيث الأهداف والمهام وآليات العمل. وتختلف بحسب اختلاف النظم التعليمية والبنى التحتية والحالة الاقتصادية.

إن وجود السياسات المكتوبة في أي مجال يؤدي إلى العمل الاحترافي، ويبتعد بنا عن العشوائية والارتجالية. وفي مجال مراكز مصادر التعلم تساعد السياسات على تحديد أهداف مراكز مصادر التعلم، وأولوياتها وخدماتها وعلاقتها بالمناهج الدراسية. والسياسة يجب أن توضح متى ، أين ، لمن ، بواسطة من يتم تحقيق هذه الأهداف. كل هذا داخل إطار عملي قابل للتنفيذ.

وحتى تنجح السياسة لابد أن تكون قابلة للتنفيذ. ومتدرجة في بنائها، وتراجع بانتظام. كما يجب أن تكون قابلة للتقييم بشكل مستمر. وتتميز بالمرونة في التعامل مع الظروف المتغيرة، إلا أننا يجب أن ننطن إلى أن لا تقنن السياسات الواقع. وإنما تقارب المثالية في معظم جوانبها، حتى يؤدي تطبيقها إلى تطوير مراكز مصادر التعلم، وتحسين واقعها.

وترى اليزابيث سكوت [Elspeth Scott] أن هناك ثلاث مزايا لوضع وثيقة سياسة لمركز مصادر التعلم، هي:

- أنها ستوضح دور المركز داخل المدرسة.
- ستوفر وسيلة لتقويم خدماته وتطويرها.
- ستساند مطالب بناء وتنمية مجموعة المركز.
- ستحدد احتياجات تأهيل اختصاصيي مراكز مصادر التعلم.

إن وضع السياسات يتطلب تكوين فريق من أكاديميون علماء واختصاصيون خبراء، واستقرار في النظام التربوي، ووضوح في الرؤية، وأتمنى أن يأتي اليوم الذي يتكامل فيه مشروع مراكز مصادر التعلم من حيث: المبنى، والتجهيز التقني والمكتبي، والمجموعات، والاختصاصيون المؤهلين، داخل إطار نظري مبنى على سياسة مكتوبة وواضحة.